

## فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية

الباحثة : رداى مسعود<sup>(1)</sup>

طالبة دكتوراه

مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال

جامعة بسكرة (الجزائر)

البريد الإلكتروني: reddas1981@yahoo.com

أ د : غالم عبد الله

أستاذ التعليم العالي

مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال

جامعة بسكرة (الجزائر)

البريد الإلكتروني: ghalem602@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/02/10 - تاريخ القبول: 2019/04/05 - تاريخ النشر: 2019/04/25

ملخص:

أدى عجز الديمقراطية التقليدية في تحقيق جواهرها وتزايد العجز في ميزانية الإدارة المحلية إلى ظهور أسلوب جديد يقوم على إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات وتطوير تسيير الإدارة المحلي فظهر ما يعرف بالديمقراطية التشاركية التي تنقل الفرد من مواطن سلبي إلى مواطن إيجابي وفعال . وذلك بتدخل عدة فواعل . ومن خلال هذه الورقة البحثية نهدف إلى تسليط الضوء على أهم آليات الديمقراطية التشاركية وكذا معرفة أهم الفواعل المتدخلة في تسيير الإدارة المحلية ونس لهذا المنهج .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الإدارة المحلية، فواعل تسيير الإدارة المحلية

Abstract :

The inability of traditional democracy to achieve its essence and the increasing budget deficit of the local administration led to the emergence of a new method of involving citizens in decision-making and developing the management of local governance. The so-called participative democracy, which moves the individual from negative to positive and active, Several times. This paper aims to shed light on the most important mechanisms of participatory democracy, as well as knowledge of the most important intervention in the management of local administration according to this approach.

Keywords : Participatory democracy, local administration and governance.

(1) المؤلف المرسل : الباحثة : رداى مسعود : reddas1981@yahoo.com

عند الحديث عن الديمقراطية غالبا ما يجري التمييز بين ثلاث أنواع منها (التمثيلية، التشاركية، المباشرة). فالديمقراطية التمثيلية يقصد بها النظام الديمقراطي الذي يقوم على مؤسسات حكم تتشكل من خلال الاقتراع العام، إذ المجالس النيابية والبرلمانات وما يوازيها من مجالس تحمل تسميات مختلفة تعتبر هيئات تشريعية وتمثيلية، أما الديمقراطية المباشرة، فهي في النظرية السياسية التقليدية المعاصرة من بقايا الماضي، ولا معنى لها إلا ضمن الأطر التي حددتها القوانين المعاصرة كالاستفتاءات إضافة إلى سلطة الرأي العام<sup>1</sup>، أما بالنسبة للديمقراطية التشاركية فقد شهدت اهتماما كبيرا نظرا للدور الذي تلعبه في عملية التنمية و جعل الفرد يحدد دوافعه و موانعه، وتتجسد الديمقراطية التشاركية بعدة آليات و يتدخل عدو فواعل.

و نهدف من خلال هذا الطرح للإجابة عن الاشكالية التالية: ما هي أهم فواعل

تسيير الإدارة المحلية وفق الديمقراطية التشاركية؟.

وتندرج تحت هذه الاشكالية الفرضيات التالية:

- ما مفهوم الإدارة المحلية ؟

- ما هي أهم آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية ؟

- فيما تتمثل الفواعل التسييرية للإدارة المحلية في ظل والديمقراطية التشاركية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

أولا: الإدارة المحلية

ثانيا: الديمقراطية التشاركية

ثالثا : فواعل تسيير الإدارة المحلية

أولا: الإدارة المحلية

1- تعريف الإدارة المحلية

تعرف الإدارة المحلية على أنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والوحدات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرع الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، فضلا عن إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة و تحقيق أغراضها المشروعة، فهي توزيع الوظيفة

الإدارية بين الأجهزة المركزية و المحلية بما يمكن هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانوناً<sup>1</sup>.

كما تعرف على أنها نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية، و إيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات و إنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة و رقابتها<sup>2</sup>.

## 2- أسباب الأخذ بأسلوب الإدارة المحلية

تعتبر الأسباب التي تدعو إلى تبني نظام الإدارة المحلية في العالم متشابهة، يمكن حصرها فيما يلي<sup>3</sup>:

- تزايد مهام الدولة : كانت مهام الدولة فيما سبق تقتصر على الأمن والعدالة الدفاع، لتتطور فيما بعد إلى دولة متدخلة تهتم بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية التربوية الثقافية وغيرها ، هذا التنوع في النشاط وتعدد المهام فرض على الدولة إنشاء هياكل لمساعدتها في القيام بالدور المنوط بها ، المتمثل أساساً في الإدارة المحلية وأصبح العمل بالنظام المركزي لا يجدي نفعاً امام تزايد وتطور عدد البلديات.

- التفاوت فيما بين أجزاء أقاليم الدولة : تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية ، فهناك المناطق الساحلية ، والوسطى ، والجنوبية ، و ذلك من ناحية تعداد السكان فهناك مدن مكتظة وغالبا تكون بالقرب من العاصمة وضواحيها ومدن قليلة الاكتظاظ. هذا الاختلاف الجغرافي والسكاني بالإضافة إلى الجانب المالي ، بين مدن الدولة الواحد يجعل من الضروري أن تستعين الدول بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم "الولاية" وذلك لأنه لا يمكن تسيير جميع المناطق باختلاف أنواعها و امكانياتها ومواقعها الجغرافية بجهاز مركزي مقره العاصمة.

- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي : تعتبر الإدارة المحلية على التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم ، كما أن السلطة المركزية تستعين بالإدارة المحلية ومجالسها

<sup>1</sup> عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص253.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص40.

<sup>3</sup> شلاي و ليد، دور الولاء التنظيمي في تنمية سلوك المواطن التنظيمية لدى عينة من موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم

المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية ، ومنه فالإدارة الحلية لا تخلو من الأهمية كونها أكثر فعالية ودينامكية لأنها اقرب إلى المجتمع المحلي.

### 3- خصائص الإدارة المحلية

- تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها<sup>1</sup> :
  - قربها من الأفراد يجعلها تصل إلي أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية و الاقتصادية.
  - هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل.
  - تعمل علي تكييف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة .
  - اشترك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر علي معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات
  - تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة.
  - تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية وتوفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في مجتمعات المدينة التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع بالإضافة إلي تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.
  - إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك علي جهودهم الذاتية.

### ثانيا : الديمقراطية التشاركية

#### 1. مفهوم الديمقراطية التشاركية :

إن الديمقراطية التمثيلية لا تمنح للمواطن قنوات للتعبير عن حاجاته ومطالبه، ولا منفذا لموقع القرارات السياسية لتداولها. بينما تعتبر الديمقراطية التشاركية - من الناحية النظرية - ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية.

<sup>1</sup> الإدارة المحلية، موقع <http://www.cpas-egypt.com/pdf/Baher/Dr/004.pdf> ، تم التصفح بتاريخ 01 /

تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية قانونية وسياسية بديلة تهدف إلى تعزيز مكانة المواطن من خلال إلحاقه بصفة دائمة وفعالة في كل ما له علاقة بالشأن المحلي<sup>1</sup>.

ولا يوجد تعريف لغوي لمصطلح الديمقراطية التشاركية لذا يجرأ إلى مصطلحين، الديمقراطية والتشاركية

فكلمة الديمقراطية مركبة من مصطلحين : الأول Démos بمعنى الشعب، والثاني Katien بمعنى سلطة، قوة، قيادة، نفوذ، ومن هنا نستنتج أن الديمقراطية التشاركية تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب.

كما عرفت الديمقراطية على أنها نظام سياسي يؤسس على مبدئين : السيادة ملك للشعب ، و السلطة تمثل إرادته أغلبية المواطنين<sup>2</sup>.

وتعرف المشاركة في المعجم الإداري على أنها: " المساهمة النشطة لأفراد المجتمع المحلي في الأنشطة الإنمائية المحلية، إلا أن المصطلح يشير من الناحية العملية إلى نطاق عريض من درجات المشاركة المحلية في الأنشطة الإنمائية الخارجية، بدءاً من المشاركة الرمزية والمشاركة غير النشطة وصولاً إلى أشكال المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، والتي تستهدف زيادته التمكن<sup>3</sup>.

وبالتالي ومن خلال الدمج بين المصطلحين " الديمقراطية" و" التشارك"، ستكون الديمقراطية التشاركية هي: " مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية صنع واتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العام.

أما اصطلاحاً فقد تعددت تعريف الديمقراطية التشاركية، إلا أنها أجمعت في مجملها على اعتبار المواطن حلقة أساسية في صنع واتخاذ القرار، فعرفت بأنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطية تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة على حرية التنظيم وحرية التغيير<sup>4</sup>

<sup>1</sup> BLONDIAUX Loic, « Représenter, délibérer ou gouverner ?, les assises politiques fragiles de la démocratie participative de quartier », in La démocratie locale. Representation, participation et espace public, PUF, 1999, p. 367.

<sup>2</sup> -Mokhtar lakehal, Dictionnaire de science politique, 4eme édition, L'hrmattan, France , Octobre2009, p.129.

<sup>3</sup> سمير الشويكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع و دار المشرق الثقافي، الأردن، 2010، ص.302.

<sup>4</sup> سليمان السعيد، الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الرشيد، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني،

كما عرفت بأنها عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية ، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر توسل ترستنة من الاجراءات العملية.

## 2. خصائص الديمقراطية التشاركية

تتميز الديمقراطية التشاركية بجملة من الخصائص أهمها<sup>1</sup>:

- تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من الأسفل، حيث تسعى لأن يشارك في صناعة القرار المواطن الذي سيتأثر مباشرة به.
- الديمقراطية التشاركية طرحت في الأساس لتكون مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا لها.
- تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم و بين المواطنين ومشاكلهم، سعيا وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا.
- تلعب المجالس المحلية المنتخبة دورا بارزا في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية.

## 3. أهداف الديمقراطية التشاركية

كما سبق و أن ذكرنا فإن الديمقراطية التشاركية لا تسعى إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل تسعى إلى تكملتها، ويرجى من خلالها تحقيق جملة من الأهداف أهمها<sup>2</sup>:

- أهداف وظيفية إدارية: إذ تهدف إلى تحسين إدارة الشؤون المحلية انطلاقا من المبدأ القائل ( بأن إدارة أفضل هي إدارة أقرب و إداره مع ) و عليه فالأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار ومنع نشوب النزاعات المحتملة و تحقيق أقصى قدر من العقلانية في الحلول المقترحة، وبالرغم من أن الديمقراطية التشاركية لا تيسر عملية صنع القرار ولا تسرعها، وسلطة القرار بيد المسؤولين المنتخبين إلا أنه من شأن الديمقراطية التشاركية أن تسمح بتحسين الحوكمة.

<sup>1</sup> بوزيد سراغني، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 514.

<sup>2</sup> تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس، أريانة ، تونس، <http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01>

- من شأن الديمقراطية التشاركية أن تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة من خلال إشراك السكان، فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية، ويمكن للآليات التشاركية أن تيسر وصول الأشخاص الأكثر بعدا عن المواطنة إلى ممارستها وذلك بتيسير الاستماع إليهم وإشراكهم في حياة المنطقة.
- تهدف الديمقراطية التشاركية إلى إعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى، بين السكان والمسؤولين المنتخبين والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزز مشروعيتهم، كما تسمح الديمقراطية التشاركية في بعض الحالات بمكافحة التعصب والحد من الانطواء على الهوية بمنح المجموعات التي تميل إلى الاحتجاج الراديكالي ضد المنظومة حيزا للنقاش والتشاور من شأنه احتواء هذا الاحتجاج.
- الارتباط بالأبعاد السياسية : تسمح هيئات التشاور و إجراء المشاركة بالذهاب إلى ما هو أبعد من الديمقراطية التمثيلية، فالديمقراطية التشاركية هي، بشكل ما، بيداغوجيا سياسية لتعلم المواطنة من خلال الانخراط و المشاركة و يجب أن يكون المواطنون المنخرطون في المنظومة التشاركية قادرين على صياغة رأي جماعي انطلاقا من مصالحهم الخاصة.

#### 4- متطلبات تجسيد الديمقراطية التشاركية

- لقيام الديمقراطية التشاركية لابد من توفر مجموعة من المعطيات<sup>1</sup> :
- تأكيد سيادة الشعب و سلطته : هذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة يسير وينظم شكل الحياة السياسية وبناء المؤسسات السياسية للدولة ككل، و جل ما يتعلق بنظام الحكم مسؤولية الشعب وذلك ما يستلزم إشراكه في صناعة القرار بالتقليل من حصر السلطة في يد طبقة معينة، ونظرا لتعذر قيام الشعب مجتمعا بمهام الحكم والتسيير .- حتمية قيام الديمقراطية التشاركية كألية تضمن الشرعية وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم كما لهم الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة و حرياتهم المدنية.
  - التعدد التنظيمي المفتوح : بما أن التركيبة البشرية لمعظم المجتمعات تختلف وتتنوع مما يقرر لنا عدة اتجاهات وتيارات فكرية و إيديولوجية داخل المجتمع الواحد، ومنه

<sup>1</sup> حريزي زكريا، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجا، رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة باتنة، 2010/2011، ص37.

فإن ضرورة تكريس حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، وهي آلية متعلقة بالنظام الحزبي، وتعتبر واسطة بين الحاكم والمحكوم، وتحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة، ذلك ما يضمن إشراك كافة فئات المجتمع في الحياة السياسية والذي يعتبر من أهم متطلبات وأسس قيام الديمقراطية التشاركية.

- تعميق مفهوم المواطنة : وهو مؤشر مهم، فالمواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد ويجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش على أرض واحدة، في الوطن الذي يوفر له مساحة من الحرية و الإبداع في جو مملوء بالأمان و الاستقرار والنظام، وبالتالي ينمو لدى هذا الفرد شعور يدفعه إلى الاجتهاد والعمل على سلامة هذا الوطن واستقراره ووحدته واندماجه ، كما أنها تمكن الفرد من الحصول على قدرات مادية ومعنوية تؤهله للمشاركة في إنجاز مهام المواطنة كالمشاركة في فعاليات الحياة السياسية .

- تحقيق العدالة الاجتماعية :التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية و الديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما يحدث في الدول التسلطية، التي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية لأنها تستبعد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات، لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة اقتصاديا، ومع انتشار الحرمان واتساع دائرة الفقر ، لا معنى للحرية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذلك أن المساواة والعدالة الاجتماعية تعдан مطلبين أساسيين من متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية.

- التداول السلمي على السلطة : والذي يعني أن الوصول إلى السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المحكومين، وهي بالتالي ترفض نظرية احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد، كما تمنع استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على السلطة إلا ما كان دفاعا عن النفس، والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه على مستوى السلطة التنفيذية أو اختيار ممثليه على مستوى السلطة التشريعية.

## 5- آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية

### أ- الاستفتاء الشعبي المحلي

الاستفتاء هو الإجراء الذي يمنح المواطنين حق التصويت المباشر، وقد اعتمدت العديد من الدول عليه كأسلوب لدعم الديمقراطية التشاركية المحلية، إلا أنه يعتبر مكلفا

للإدارة المحلية لذا لا يتم اللجوء إليه إلا نادرا و في قضايا مصيرية، كما أن الاستفتاء لا يتيح للمواطن ابداء اقتراحاته و تعديلاته لأن الجواب يكون إما بالقبول أو الرفض<sup>1</sup>.

#### ب- المبادرة الشعبية

هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول باقتراحاته إلى مرحلة الاستفتاء و ذلك بجمع عدد معين من التوقيعات. وهذه الآلية تجمع مشاركة شعبية واسعة كما تنمي روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون أهم قضاياهم على الاستفتاء، إلا أنها قد تخلق اشكالا لما يتعارض مضمونها مع قوانين أو مبادئ أو اتفاقيات.

#### ج- تقديم العرائض:

العريضة هي محرر يطالب بموجبه المواطنين والجمعيات مجلس الجماعة بإدراج نقطة تدخل في صلاحياته ضمن جدول أعماله، فكل مواطن يمكنه أن يقدم عريضة للسلطات المختصة كالبرلمان من أجل عرض مشروع أو تعديل أو أي مبادرة أخرى

#### د- الميزانية التشاركية:

تتيح الميزانية التشاركية للمواطنين تحديد كيفية توزيع الأموال العامة بطريقة ديمقراطية ملموسة على صعيد البلديات، إذ تحدد البلدية كل سنة مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية البلدية، ثم يجتمع سكان كل حي لتحديد عدد معين من الأولويات وترتيبها بحسب مدى الحاجة إليها، و يجتمع بعد ذلك مجلس استشاري يضم ممثلا واحدا لكل حي على الأقل من أجل الوقوف على الأولويات التي وضعها سكان الأحياء المختلفة و الجمع بينها و تقديم اقتراح ملموس بشأنها وفقا للاعتمادات المالية المتاحة.

تفضي هذه العملية إلى وضع الميزانية بطريقة تشاركية إذ تتيح لكل مواطن إبداء رأيه خلال اجتماع سكان الحي، وتتيح تمثيل كل حي أثناء مداوات المجلس الاستشاري<sup>2</sup>.

لا يوجد تعريف واحد للميزانية التشاركية لأنها تختلف من مكان لآخر، و تعتبر الميزانية التشاركية بمثابة آلية من آليات الديمقراطية التشاركية تمكن المواطن من المشاركة

<sup>1</sup> باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، مجلة الأمن و التنمية،

العدد 10، جانفي 2017، ص 290

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 95.

في اتخاذ القرار المتعلق بتوجيه المخصصات المالية للمشاريع التنموية ذات الأولوية في المنطقة التي يعيش فيها، ولها ثلاث أبعاد<sup>1</sup> :

بعد زماني: عملية منتظمة سنويا

بعد مكاني: عملية تطبق على منطقة جغرافية معينة

بعد تشاركي: فكل مواطن بالحي له الحق في التصويت على التوزيع السنوي للاستثمارات الرأسمالية، والاشتراك في اتخاذ القرارات الخاصة بأوجه الإنفاق و التوزيع من الموارد المخصصة للحي.

### ثالثا: فواعل تسيير الإدارة المحلية

#### 1- المجتمع المدني:

يعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه : " مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المالية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات. " وتكمن أهمية مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي في ما يلي<sup>2</sup> :

- يعتبر الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية ، ويستطيعون من خلاله المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذها ، حيث يرى " مصطفى المناصفي " أن مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار العمومي قد تكون أثناء صياغة القرار أو في مرحلة تنفيذه، أو فيهما معا.

- يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي ، حيث يقول " الكسيس توكفيل " : " لا بد من عين فاحصة ومستقلة ، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي .

<sup>1</sup> سحر مصطفى و محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين الكفاءة والفعالية والأداء المحاسبي، مجلة المحاسبة والمراجعة، ص http://www.comm.bsu.edu.eg/Backend/Uploads08 .

<sup>2</sup> الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 17، جوان 2017، ص245.

- إن تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطارا ملائما للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين

- إن مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الآليات المناسبة للتكفل بانشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها للجهات الرسمية، لتجسدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات انعكاسا لمقترحات المواطنين ورغباتهم وتحظى بقبولهم

- إن مشاركة المجتمع المدني تعتبر شرطا أساسيا لإرساء قواعد الحكم الرشيد باعتباره أحد أطراف الحكم الرشيد وهي: الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدني

## 2- القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص فاعلا أساسيا أصبح إدماجه أكثر من ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجهات تسيير غير صائبة. منحت هذه الآلية للشراكة مع القطاع الخاص فرصا حقيقية لتدبير المرافق عن طريق عقد الاتفاقيات التي تسهل الشراكة والتعاون الشرعي وخلق أنماط من الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز، حتى يعود تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص أكثر فعالية من الناحية التنموية، وبعيدا عن المزيد من الصراع المجتمعي وتضارب المصالح، أو سيطرة جماعات المصالح، والجماعات الضاغطة

ويتجلى دور القطاع الخاص في المقاربة التشاركية، من خلال التوجه نحو اللامركزية وزيادة المشاركة الجماهيرية في عملية اتخاذ القرارات، وقد أصبح الاعتماد على الشراكة بين القطاع العام والخاص في العملية التنموية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي. حيث أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات لهم، خاصة وأن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواسفات المطلوبة<sup>1</sup>.

## 3- المواطن:

يعتبر المواطن فاعلا أساسيا في صنع السياسة العامة المحلية، ولا يمكن ترسيخ الديمقراطية المحلية إلا إذا انبثقت من داخل المجتمعات المحلية ذاتها وانبثقت من صلب

<sup>1</sup> عمر بوجلل، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014، الواقع وآليات التفعيل، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2014-2015 ص48.

المواطن، و المواطن هو من بين الفواعل التي اطلق عليها الباحث الأمريكي ( جايمس اندرسون ) مصطلح الفواعل غير الرسمية .

التسيير المحلي الناجح هو الذي يسمح بمشاركة أكبر للمواطن ، الأمر الذي يمكن من اتخاذ القرارات من خلال المجالس المحلية في المستوى الأقرب، كما يضمن التسيير المحلي الهادف مشاركة شرائح أوسع من المواطنين و يساهم في تفويض السلطة المطلقة، و من هنا تزداد قدرة المواطن على مساءلة المسؤولين المحليين ، و يبرز دوره في تكريس لا مركزية القرارات بعيدا عن وصاية السلطة المركزية، و الانتقال من المركزية المهيمنة و المغلقة نحو فضاءات أرحب من التسيير الذي يتيح المشاركة في عملية اتخاذ القرار بالمبادرة و المساهمة و المشاركة و التمويل.

الخاتمة :

تعتبر الإدارة المحلية صورةً للتجسيد الفعلي للامركزية الإدارية، وهي تسعى إلى خدمة الأطراف المعنية، إلا انه مع التطور الحاصلة على جل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية، أصبح لزاما على الإدارة المحلية تحسين الخدمات العامة والتي يحرص المواطنون على كفاءتها وجودتها، ومن هنا ظهرت الديمقراطية التشاركية التي منحت للفرد فرصة التعبير عن رغباته وطرح انشغالاته بصفة مباشرة دون وسائط. وذلك من خلال عدة آليات متمثلة في الاستفتاء الشعبي المحلي، المبادرة الشعبية، تقديم العرائض بالإضافة إلى اعتماد الميزانية التشاركية، وبتدخل عدة فواعل من المجتمع المدني، القطاع الخاص والمواطنين، وهذا كبديل جديد لحل الأزمات التي وقعت فيها الديمقراطية الكلاسيكية

قائمة المراجع

❖ الكتب باللغة العربية

- 1- أديب نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، 2014.
- 2- عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- 3- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
- 4- سمير الشويكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي، الأردن، 2010.

❖ الكتب باللغة الأجنبية

- 1- BLONDIAUX Loic, « Représenter, délibérer ou gouverner ?, les assises politiques fragiles de la démocratie participative de quartier », in La démocratie locale. Representation, participation et espace public, PUF, 1999.

❖ كتب الكترونية

1- الإدارة المحلية ، <http://www.cpas-egypt.com/pdf/Baher/Dr/004.pdf>

❖ الرسائل و الأطروحات

- 1- حريزي زكريا، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجا، رسالة ماجستير، علوم سياسية، جامعة باتنة، 2010/2011.
- 2- -شلابي وليد، دور الولاء التنظيمي في تنمية سلوك المواطن التنظيمية لدى عينة من موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016.
- 3- عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014، الواقع وآليات التفعيل، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الإداري، 2014-2015.

❖ المجالات

- 1- الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفا تر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017
- 2- باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017.
- 3- بوزيد سراغني، المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 8، جانفي 2016.
- 4- سحر مصطفى و محمد عبد الرزاق، استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين الكفاءة و الفعالية والأداء المحاسبي، مجلة المحاسبة والمراجعة، <http://www.comm.bsu.edu.eg/Backend/Uploads>
- 5- سليمان السعيد، الديمقراطية التشاركية كألية لتجسيد الحكم الراشد، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، 2018.

❖ تقارير

- 1- أيمن أيوب، الديمقراطية المحلية في العالم العربي، التقرير الإقليمي (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ، AECID ، 2010.
- 2- تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، الموقع <http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01> تاريخ التصفح: 17/02/2019 بتوقيت 22:00.